

التضخم و نسب الفائدة: فشل صندوق النقد الدولي

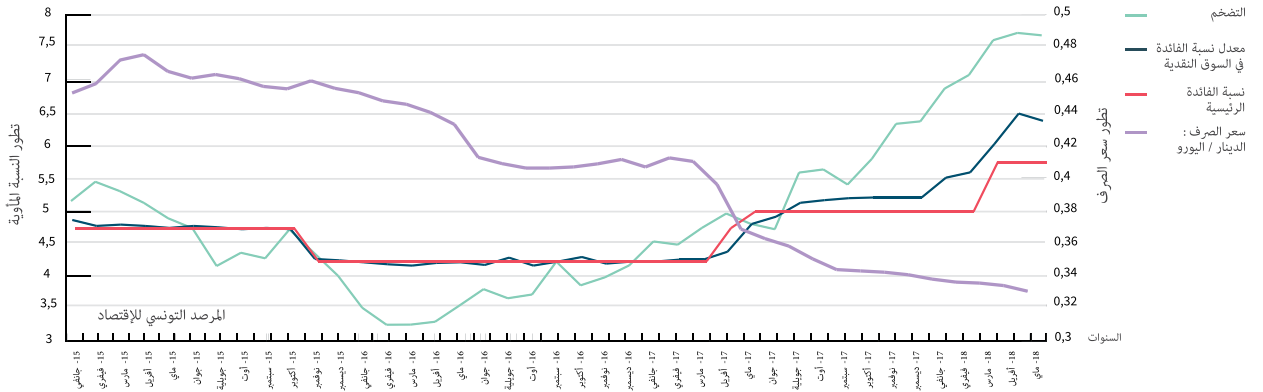
النقاط الرئيسية:

- . بلوغ التضخم في ماي 2018 نسبة 7.7% وهو مستوى غير مسبوق منذ سنة 1991.
- . تمحور السبب الرئيسي للتضخم حول تحرير الدينار وتدهور قيمته مما ساهم في ارتفاع أسعار السلع الموردة.
- . غياب أي تأثير مستقبلي حقيقي لارتفاع نسب الفائدة في التضخم الحالي.

العنوان: التضخم مقابل تطور سعر الصرف و سعر الفائدة بين 2015 و 2018

إنتاج: المرصد التونسي للاقتصاد

المصدر: البنك المركزي التونسي _ المعهد الوطني للإحصاء



اعتبر صندوق النقد الدولي في بيانه الأخير الصادر في 30 ماي 2018 أنه «من الضروري اتخاذ تدابير حاسمة خلال هذه السنة من أجل محاربة التضخم»، بلغت نسبة التضخم 7.7% في ماي 2018 وهو مستوى غير مسبوق منذ سنة 1991 حيث خضعت البلاد التونسية لبرنامج الإصلاح الهيكلي لصندوق النقد الدولي في إطار تسهيل الصندوق الممدد (1988-1992). وكما تبينته الصورة، حدث أول منعطف للتضخم في أفريل 2016 كما يشير له تقريرنا أي عندما فرض صندوق النقد الدولي على البلاد التونسية تمرير قانون استقلالية البنك المركزي وتكليفه على وجه الخصوص بمهمة محاربة التضخم وتحرير الدينار. وقد تجسد هذا الإصلاح الهيكلي في منشور 10 مارس 2017 الذي أسس من خلاله البنك المركزي التونسي لسياسة نقدية جديدة مستوحاة من أيديولوجية صندوق النقد الدولي، حيث يشهد الدينار التونسي أيضا أشد انحداراته في شهر مارس 2017.

تسعى أيديولوجية صندوق النقد الدولي إلى أن يعمّ التضخم و على أن ينحصر مصدره في الجانب النقدي أي ألا يتأتى التضخم إلا من إفراط في توزيع القروض. و لمحاربة هذا التضخم النقدي، لا بد من الترفع في نسب الفائدة. غير أنّ الواقع بالبلاد التونسية مخالف لكل ذلك، فارتفاع نسبة التضخم عائد بالأساس إلى تحرير الدينار في أفريل 2016 و تزايد تدهوره منذ التخلي عن دعمه ابتداء من مارس 2017.

و قد اتضح من خلال الدراسة التي أجريناها للفترة الممتدة من جانفي 2013 إلى مارس 2016 أنّ ضارب الارتباط بين التضخم و سعر صرف الدينار التونسي/ الأورو كان ضعيفا (0.25) بينما ارتفع خلال شهر أفريل 2016 و شهر ماي 2018 (-0.91). ممّا يؤكد ما ذهبنا إليه في تحليلنا من أنّ التضخم ناتج بالأساس عن تحرير قيمة الدينار ثم انهيارها و ما ترتب عنه من ارتفاع في أسعار السلع المستوردة و أنّ أبلغ دليل على ذلك ارتفاع النسبة الفائدة الرئيسية للبنك المركزي التونسي في أفريل و ماي 2017 الذي لا يؤثر بأي شكل من الأشكال في التضخم. فواقعيا، لم يصل التضخم إلى أعلى مستوياته إلا عندما فرض صندوق النقد الدولي على البنك المركزي التونسي التركيز في محاربة التضخم.

لقد فشلت السياسة النقدية المدعومة من صندوق النقد الدولي فشلا تاما. إذ أن التضخم لا يعود إلى أسباب نقدية فحسب بل إنه ناتج مباشرة عن السياسات التي فرضها صندوق النقد الدولي (تحرير الدينار، الزيادة في نسبة الأداء على القيمة المضافة وفي أسعار المحروقات). وقد اعترف الصندوق في مراجعته الثانية أنّ الزيادة في نسب الفائدة ليس لها أي تأثير في طلب القروض (النقطة 15). وفي غضون ذلك، يواصل التضخم و ارتفاع نسبة الفائدة تضيق الخناق على الأسر والمؤسسات التونسية ماليا. لذا بات من الضروري إعادة تحديد مهمة البنك المركزي التونسي من خلال تكييف حاجات الاقتصاد التونسي (البطالة، النمو، الاستثمار) بدل أيديولوجية صندوق النقد الدولي.